سياسة الباب المفتوح دراسة تاريخية في جذورها ومنابعها

حسين محسن هاشم القصير
جامعة القادسية/ كلية التربية/ قسم التأريخ

الخلاصة

انبرت الولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبعد تجاوز محن حربها الاهلية ، لتكون دولة ذات ثقل سياسي واقتصادي عالميين ، ولتشارك في صنع القرار الدولي ، والنتيجة صيرورتها دولة كبرى ، فبدأت باستحداث سياسات خاصة بها ؛ وانتهاج سياسات عالمية من شأنها ان تؤدي بها الى مصاف العالمية ، ومنها ((سياسة الباب المفتوح)) التي تبنتها نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، لتكون وسيلتها وذريعتها الرئيسة لتمرير اهدافها وتحقيق غاياتها في الشرق الاقصى ، اسهم في ذلك حصولها على مستعمرات في المحيط الهادي آخرها الفلبين التي اعطت دافعا اضافيا للمضي اكثر في تلك السياسة بعد ان نبهت الى اهمية الشرق الاقصى ولاسيما الصين لأهداف ومشاريع وسياسات الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اصبحت الفلبين بوابتها الى ذلك الجزء من العالم، فاعتمدت تلك الدبلوماسية كبديل عن القوة العسكرية في الدخول في التنافس الامبريالي ، وغلفتها باغلفة من شانها خداع الشعوب والحكومات الوطنية كرفض تقسيم الصين والحفاظ على وحتها الاقليمية والادارية ، لتكون خافية ومقبولة بنفس الوقت ، اذ تظهر غير ما تضمر، وهذا شان الامبريالية الجديدة .

المقدمة

شهدت الولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورا ملحوظا في الجوانب الاقتصادية بشكل متنامي ومتسارع القى بظلاله على الجانب السياسي فيها ، اذ عجزت اسواقها الداخلية عن استيعاب المواد والسلع الاقتصادية المنتجة ، فضلا عن ضخامة الرساميل التي تبحث عن مجالات استثمارية لتلك الرساميل ، فتحتم عليها بذل الجهود السياسية في محاولات لإيجاد منافذ واسواق ومجالات خارجية تسهم في حل المشاكل التي نجمت عن ذلك التوسع الاقتصادي ، وقد رادف ذلك البحث عن مناطق تتواجد فيها المواد الاولية التي تحتاجها الصناعة ، لتتضافر الجهود في عملية البحث ، فاتجهت الانظار نحو اسيا المأهولة بالسكان وذات الاسواق الواسعة المتعطشة للبضائع الغربية ولاسيما المصنعة ، شجعها اكثر تواجد المواد الاولية بكثرة ، وانها اراضي خام بمعظمها غير مستغلة ، وقد مثلت الصين افضل مناطق آسيا لسعتها وكثرة السكان وكان لها اسوة بذلك بريطانيا في الهند ، يأتي ذلك في وقت بدأت فيه الولايات المتحدة الامريكية بغزو ما يجاورها اقتصاديا ولم تكتف بذلك فمدت انظارها صوب الشرق الاقصى مما يعكس ضخامة النمو الاقتصادي اولا ، والدخول في المجال الامبريالي ثانيا.

لم يكن الطريق معبدا امام خطط الولايات المتحدة الامريكية تلك بل واجهت سلسلة من العوائق امام تحقيقها بدءا من الداخل وصولا الى وضعية الصين آنذاك التي تشهد تنافسا دوليا ، وقلقا سياسيا في داخلها بسبب الهياج الشعبي ، ولكي تمرر خططها اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على انتهاج الدبلوماسية كسلاح لذليل تلك العوائق ، وجريا على عادتها حاولت الاستفادة من افكار الغير ، فهداها ذلك الى تبني سياسة خاصة تمكنها من تحقيق اهدافها دون اللجوء الى القوة ، فكانت سياسة الباب المفتوح .

من هنا جاء هذا البحث ليسلط الاضواء على تلك السياسة التي استمرت قرابة النصف قرن ، من مفهوم ودلالة، والموقف الدولي منها، واصلها كفكرة سياسية واقتصادية؛ واعطائها تفسيرات لتتضح معانيها وغاياتها، واظهار نتائجا، ومن ثم وضعها في ميزان تقييمي للحكم عليها بالإيجابية او العكس. ومن الله التوفيق والسداد .

المفهوم والدلالة.

سياسة الباب المفتوح ***Open Door Policy*** هو مبدأ او نهج سياسي يستند الى قاعدة اقتصادية انتهجته بعض الدول في سياستها الخارجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، ظهر رسميا اواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، يقوم على تعهد الدول الكبرى بعدم الانفراد بالحصول على الامتيازات الاقتصادية او السياسية في الصين[1] ، من خلال الدعوة الى تكافؤ الفرص التجارية وحرية الاتجار والمساواة في اجور النقل البري (سكك الحديدية) للبضائع الاجنبية، وتوحيد ومساواة التعريفة الجمركية البحرية في الموانئ الصينية المختلفة المفروضة على البضائع الاجنبية[2] ، وترك امر تحصيل تلك التعريفات لحكومة الصين[3].

مما تقدم يتضح ان هذه السياسة اقترنت بالصين وهذا ما اتفقت علية معظم المصادر، لكنها طبقت فيما بعد من قبل الولايات المتحدة الامريكية في الكونغو في افريقيا ؛ وفي الفلبين؛ وفي الشرق الأوسط رفعتها واشنطن إزاء استئثار لندن بمنابع النفط لاسيما في العراق وامارات الخليج بعد نهاية الحرب العالمية الاولى.

مذكرة الباب المفتوح الأولى.

افرزت الحرب اليابانية – الصينية الاولى[4] نتائج خطيرة على الصين بخاصة، والوضع الدولي (التنافسي) فيها بعامة ،اذ اججت شهية الدول ذات النفوذ في الصين الى السعي لزيادة مناطق نفوذها ومن ثم اغلاق تلك المناطق بوجه الدول الاخرى، شجعها الهزيمة المذلة للصين التي اصبحت كالفريسة المثقلة في وسط غابة تعج بالمفترسين هذا من جهة ، ومن جهة اخرى عكس النصر الحاسم الذي احرزته اليابان واحتلالها لأجزاء من شرق الصين ذات الشيء ، فسارعت تلك الدول الاستعمارية الى اغتنام ذلك الوضع وتقطيع اوصال الصين المتهالكة ، الامر الذي لم يرض الولايات المتحدة الامريكية ، فظهرت بموقف المدافع عن الصين[5] ، اذ اجتهدت للحيلولة دون ذلك لأنها ستفقد كل مصالحها ومشاريعها الاقتصادية اذا ما قسمت الصين، وكانت آنذاك لا تملك القوة العسكرية الكافية لمنع ذلك ، فاختارت الطريق الدبلوماسي المتمثل بالدعوة الى تبني سياسة الباب المفتوح في الصين وجعلها(مشاعة) لتحقيق هدفها.

جاءت دعوة الولايات المتحدة الامريكية لتلك السياسة على شكل مذكرة دبلوماسية عممت على الدول الاوربية واليابان ، ولم يكن امر اصدار تلك المذكرة سهلا ، وانما صدرت بعد مخاض عسير في داخل الولايات المتحدة الامريكية ، التي كانت تتبنى آنذاك سياسة العزلة عن المشاكل الدولية ، والابتعاد عن الدخول في الاحلاف الدولية ، فضلا عن ان ادارتها آنذاك غير مهتمة بأمر الصين والشرق الاقصى ، فعبر الرئيس ماكنلي في رسالته الى الكونكرس عن الوضع في الصين غير مباليا **((ان المشكلة ستحل نفسها))**[6] مكتفيا بالتركيز على مصالح بلاده في العالم الجديد .

يبدو واضحا مدى التزام هذا الرئيس بالسياسة التقليدية لبلاده بعدم التورط بالمشاكل الدولية ، مدفوعا بحقيقة كون المصالح التجارية لبلاده في الصين ضئيلة جدا اذا ما قورنت مع تجارة بريطانيا هناك التي تمتلك 80% من كل التجارة الصينية[7]، وقد بلغت نسبة تجارة الولايات المتحدة الامريكية مع الصين 2% فقط من اجمالي تجارتها الخارجية [8].

اثرت جملة من الاوضاع التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية على القرار السياسي فيها ، كآثار الكساد الاقتصادي الذي انتابها خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر؛ واندلاع حربها مع اسبانيا 1898وما نتج عنها من دخول الولايات المتحدة الامريكية مضمار الاستعمار والامبريالية ، واحتلال الفلبين القريبة من الصين[9] ، فضلا عن الحاقها جزر هاواي في المحيط الهادي بنفس العام[10]، وفي اواخر صيف عام 1898 تسلم

جون هاي[11] وزارة الخارجية في ادارة ماكنلي ، وهو شخصية تصبو الى تغيير السياسة التقليدية للولايات المتحدة الامريكية ، والدخول في ميدان التنافس الدولي ، والتوسع في المصالح الاقتصادية ، وكان يعتقد بعدم صواب سياسة بلاده ، فعمل على تقويمها حسب منظوره ليضعها في مسار حكيم يضمن تحقيق اكبر قدر من المصالح ، اذ ابدى اهتماما واضحا بمسألة الصين والتنافس الدولي فيها للحصول على الامتيازات الاقتصادية ومناطق النفوذ [12] .

عرقل سير سياسة هاي واقع عدم المامه بشؤون الشرق الاقصى ، وعدم وجود جهة استشارية لوزارة الخارجية التي يشغلها تعنى بذلك الجزء من العالم[13]، فسعى لتعويض ذلك بالاستعانة بصديق له من واشنطن يمتلك الخبرات الوافية عن الشرق الاقصى و هو روسكهيل[14] الذي زود هاي بمعلومات قيمة عن الصين والتنافس الدولي فيها استنادا على خبرته الميدانية في ذلك الجزء من العالم ؛ محاولا دفع هاي في اتجاه تبني سياسة تنبذ العزلة ، وتدعو للمشاركة الفاعلة في الشرق الاقصى ، ولزيادة المنفعة واظهار الجدية في الموضوع اتصل روسكهيل بصديقه البريطاني الفرد اي هبسلي ***Alfred E.Hippisley*** الشخصية الثانية في ادارة الخدمات الجمركية البحرية الصينية الذي زار الولايات المتحدة الامريكية قادما من بكين ، اذ اتفق الاثنان على وجوب اتباع الولايات المتحدة الامريكية سياسة فاعلة وملائمة تجاه الصين تختلف عن السياسة البريطانية [15].

كان هبسلي ممتعضا من سياسة بلاده حيال الصين القائمة على التهرب من دفع الرسوم الجمركية ، وتهريب البضائع الى مناطق نفوذها هناك ، ولاسيما الى منطقة كولون***Coloon***[16]، ووجد في اهتمام هاي و روسكهيل فرصة لإنهاء تصرفات بريطانيا من خلال تقديم استشارته في شأن نوع السياسة التي يجب اتباعها ازاء الصين ، اذ اشار بوجوب العمل وفق سياسة تدعو الى الانفتاح التجاري بين الدول في الصين ، وليس سياسة بريطانيا القائمة على التهريب وانتهاك القوانين الصينية ، واكد على اهمية مناطق النفوذ الدولية في الصين شريطة عدم الاستئثار بها ومنعها عن الغير، وقال في هذا الصدد ((ان مناطق النفوذ وجدت لتبقى ، ولابد من التعامل معها كحقائق ثابتة ، ويجب تطبيق الامتيازات على السكك الحديدية فيها ، ولكن اذا عملت الدول على توسيعها – الامتيازات - لتشمل التعامل الجمركي فستظهر المشاكل))[17].

ايد روكهيل فكرة هبسلي بضرورة الاجراء السياسي المناسب لإنقاذ الوضع في الصين ، لكنه كان على دراية تامة ان هذا الاجراء اذا ما اتخذ فسوف يواجه معارضة من الداخل في الولايات المتحدة الامريكية بشكل اكبر من المعارضة الدولية ، بسبب سياستها التقليدية التي تنتهجها آنذاك ، وقد شاطره الراي وزير الخارجية هاي ، اذ ارسل له رسالة في 7/آب1898 تحمل ذلك المضمون اذ يقول ((انا مدرك لأهمية ما تذهب اليه ، وانا مستعد للعمل وفقهُ ، ولكن ثمة مصاعب... فمجلس الشيوخ والشعب يلومنا ويحذرنا على اي تحرك))[18].

طرأت بعض المستجدات المهمة على الساحة الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية، والتي اثرت على صنع القرار فيها ، لتغير المنظور السياسي تجاه موضوع الصين ، وهي :

1- بعثة تقصي الحقائق التي ارسلت الى الفلبين برئاسة الدكتور جاكوب كولد سكورمان ***Jacob Gould Schurman*** رئيس جامعة كورنيل ،اذ اطلع من هناك على اوضاع الصين عن كثب ، وعند عودته الى الولايات المتحدة الامريكية طرح مسالة الصين وناقشها وخرج بتوصية مفادها ان الوضع في الصين ينذر بالخطر على مصالح الولايات المتحدة الامريكية ، اذ ان روسيا ودولا اخرى بسطت نفوذها وقوتها على الموانئ والمقاطعات الصينية ، واذا ما تحقق ذلك فأنها ستفرض رسوما عالية على بضائع الدول الاخرى [19].

2- زيارة الادميرال البريطاني اللورد شارلز بيرسفورد ***Charles Beresford*** الى الولايات المتحدة الامريكية في شباط1899بعد عودته من مهمة في الصين لصالح غرفة التجارة البريطانية ،اذ حذر الاوساط في الولايات المتحدة الامريكية من خطر الاطماع الروسية والفرنسية في الصين ، وكان قد اصدر مؤلفا بعنوان (انطلاقة الصين) تضمن افكاره عن الحلول التي يمكن اتباعها في قضية الصين بنيت على مبدأ سياسي يستند على واقع تعاوني بين بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية ، ويدعو الى فكرة فتح ابواب الصين امام كل الدول والوقوف ضد محاولات الاستئثار بمناطق النفوذ هناك ، واكد ان هذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ الصين وتحقيق المنافع الاقتصادية الدولية ، وقد القى بيرسفورد خطابات اكد فيها على افكاره بشأن الفرص التجارية المتساوية في الصين التي ستكفل المصالح الاقتصادية وتحقق الارباح الكبيرة [20]، فأسهمت هذه الافكار في زيادة اهتمام الراي العام في الولايات المتحدة الامريكية بموضوع الصين ، ولاسيما الاوساط الاقتصادية في نيويورك ، فقد عبرت صحيفة نيويورك هيرالد ((ان كثر التجار والصيارفة في هذه المدينة .. مهتمين بآراء بيرسفورد))[21] .

3- قضية الفلبين القريبة من الصين التي برزت في اعقاب الحرب الاسبانية- الولايات المتحدة الامريكية 1898، والتي اصبحت مستعمرة للولايات المتحدة الامريكية ، اذ اسهمت في تغير الرؤى السياسية تجاه المحيط الهادي والشرق الاقصى بما فيه الصين ، فقد توصلت الادارة في الولايات المتحدة الامريكية ان تقسيم الصين الى مناطق نفوذ استعمارية من شأنه تهميش تجارة الفلبين وسيتلف امكانتها الاقتصادية[22] ، ومن الجدير بالذكر ان من اسباب تمسك الولايات المتحدة الامريكية بالفلبين هو الاعتقاد بان الاخيرة تمثل بوابة رئيسة لاسواق الصين الواسعة ، يتضح ذلك من خلال قول الشيخ البرت بيفيرج ((الفلبين لنا... وما ورائها هناك الاسواق الصينية غير المحدودة ، ولن نتراجع عنهما معا ، وعن الفرص المتاحة لنا في الشرق))[23].

4- اعتقاد هاي الراسخ اعتمادا على خبرته كسفير سابق لدى بريطانيا ، بان الاخيرة ذات النفوذ الاكبر في الصين ستطلق يد الولايات المتحدة الامريكية في العالم الغربي الجديد في اشارة الى موضوع القناة البرزخية في امريكا الوسطى اذا ما عملت معها في تبني سياسة قائمة على مبدأ تساوي الفرص ، وفتح الباب تجاه الصين[24].

جرى مناقشة الافكار التي قدمها هبسلي وروسكهيل من قبل ادارة الولايات المتحدة الامريكية - بعد تلك المستجدات، وتراجع المعارضة ضد التدخل في الصين- تمخضت عن قرار يؤكد الرفض القاطع لأمر اقرار مناطق النفوذ الاجنبية في الصين ، والاهتمام بأفكار هبسلي ومعتقدات روسكهيل ، ثم اعطاء هبسلي الضوء الاخضر لصياغة افكاره في مذكرة دبلوماسية ليتم دراستها فيما بعد[25].

بدأ هبسلي بتدوين فقرات وبنود المذكرة في 7/آب1899، وفي 28من ذات الشهر ختمها ، وسلمها الى روسكهيل الذي اعاد صياغة جوهرها في5/ ايلول1899 بشكل مذكرة دبلوماسية ، ليجري تبنيها بعد ذلك بعد تغيرات طفيفة ادخلها عليها هاي ليضع بصمته عليها بصفته وزير الخارجية لتصبح رسمية وسارية المفعول[26] .

بعث هاي بالمذكرة الدبلوماسية التي تحمل فكرة سياسة الباب المفتوح ***Open Door Policy*** في6/ ايلول 1899الى سفراء الولايات المتحدة الامريكية في برلين ولندن وسان بطرسبرغ ، وبعد شهر من ذلك بعثها الى طوكيو وباريس وروما[27]، وقد طلب هاي من سفرائه في تلك الدول الحصول على اجوبه على تلك المذكرة ، ملتمسا منها ليس ابداء موافقتها فحسب وانما استخدام نفوذها لتامين موافقة الدول الاخرى عليها[28] ، و قد عرفت هذه المذكرة بمذكرة الباب المفتوح الاولى وتألفت من ثلاثة بنود رئيسة هي[29] :

1-ان الولايات المتحدة لا تتدخل في ترتيبات ما يسمى بمناطق النفوذ في الصين، ولا ترغب ان يكون لها موطئ قدم فيها .

2-تطبيق معاهدة التعريفة الجمركية على جميع الموانئ الصينية، على ان تتولى الحكومة الصينية جباية مبالغها، إلا اذا اصبحت تلك الموانئ مناطق للتجارة الحرة .

3-المساواة في فرض الرسوم الجمركية على سفن وبضائع كل الدول القادمة من الخارج الى الموانئ الصينية دون تمييز بينها.

كما ضمت هذه المذكرة فقرات اخرى هي[30] :

1-عدم التمييز بين مواطني الدول الاجنبية في المعاملة ؛ واستثمار الاموال ؛ وفي التعامل في الموانئ ؛ و رسوم سكك الحديد .

2- الاتفاق على عدم التعرض لمناطق النفوذ الاجنبية .

3-التعهد رسميا بدفع الرسوم للمسؤولين الصينيين .

5- تتعهد الدول ذات النفوذ في الصين بفتح مناطق نفوذها امام تجارة الدول الاخرى [31].

المواقف الدولية من المذكرة:

1- بريطانيا : جاء الرد البريطاني مفاجئا وغريبا بعض الشيء ، يتضح ذلك من خلال معرفة المحاولات التي بذلتها لإقناع الولايات المتحدة الامريكية بالاشتراك معها في اصدار مبدأ سياسي مشترك بشأن الصين يدعو الى المساواة التجارية ؛ وفتح ابواب مناطق النفوذ الاجنبية فيها امام الدول الاخرى اي مبدأ فتح الباب ، وبعد ان تبنت الولايات المتحدة الامريكية رسميا هذا المبدأ نجد بريطانيا تلزم موافقتها بشروط ، منها موافقتها على فتح ابواب مناطق نفوذها كلها باستثناء هونك كونك[32] ، وتشير مصادر اخرى الى انها استثنت ايضا منطقة كولون ،ورهنت موافقتها النهائية على المذكرة على موافقة الدول الاخرى ذات الشأن[33] ، فكانت موافقة محدودة ومشروطة ومرهونة في نفس الوقت.

يمكن القول ان السبب الرئيس في هذا الرد هو ان بريطانيا كانت تريد ان تكون شريكا للولايات المتحدة الامريكية في اصدار ذلك المبدأ، اي ان تصدر مذكرة مشتركة لا ان تنفرد الاخيرة بإصدارها كما جرى على مبدأ مونرو من قبل ، ولاسيما اذ اتضح انها (بريطانيا) صاحبة الفكرة كما سيتضح لاحقا ، وانها صاحبة المبادرة لتطبيقها، وهي من طرح الفكرة على المسؤولين في الولايات المتحدة الامريكية هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يمكن ملاحظة اهمية منطقتي هونك كونك وكولوون بالنسبة لبريطانيا ، اذ انها استثنتهما من تطبيق تلك السياسة ؛ واصرت على الاستئثار بهما واغلاقها امام الدول الاخرى ، ومن الجدير بالذكر ان هاي كان مشككا في ايجابية الرد البريطاني ، اذ انه عبر عن رغبته بأن تتبنى بريطانيا تلك المذكرة[34] .

2- **روسيا** : تشير بعض المصادر الى ان روسيا اظهرت اهتمامها بالمذكرة لكنها لم تبد موافقة صريحة على مضامينها، والسبب في ذلك انها لا تعترف بان منطقة نفوذها منشوريا ومنطقة منغوليا جزءا من الصين[35] ، فكان ردها رفضا مهذبا يتسم بالمراوغة والغموض ، وكان هاي قد تنبأ – خطأ- مسبقا بمساندة القيصر الروسي وتبني المذكرة ، بالرغم من تحذير سفير الولايات المتحدة الامريكية في روسيا من الموقف الروسي السلبي[36] .

3- **اليابان** : اختلفت المصادر في بيان موقفها ، فبعضها تشير الى انها الدولة الوحيدة التي تحفظت في ردها[37] ، واشار البعض الاخر الى انها رفضت المذكرة ، اذ ان الاسواق الصينية التي تريد المذكرة فتحها امام الجميع يعطيها الافضلية في تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية بسبب قربها منها[38] .

4- **فرنسا و المانيا** : جاء رد باريس و برلين متطابقا، اذ وافقتا على تبني بنود المذكرة شريطة موافقة الدول الاخرى ذات الشأن[39] .

5- **ايطاليا** : من الغريب بعث المذكرة الى روما لأنها الدولة الوحيدة التي لا تمتلك اي نفوذ في الصين ، والاكثر غرابة اختلاف المصادر حول ردها ، فتشير مصادر الى انها قبلت ببنود المذكرة واعلنت موافقتها[40]، بينما تؤكد مصادر اخرى على انها لم تعط جوابا واضحا ، وانما اتسم جوابها بالمراوغة لعدم وجود مناطق نفوذ لها في الصين ، وعدم امكانيتها منافسة الدول الاخرى صناعيا[41] .

على الرغم من هذه الردود المتفاوتة وغير القطعية ، الا ان هاي تصرف بوحي المناور السياسي ، واعلن انه تلقى موافقة كل الدول المعنية ؛ وانها ردود رسمية نهائية لا لبس فيها ، ثم تمادى في ذلك اكثر ليوجه رسالة الى سفراء بلاده لدى لندن وباريس وطوكيو وسان بطرسبرغ وروما في20/آذار1900 يؤكد فيها انه تسلم اجابات وافية من جميع الدول بالموافقة ، اذ قال فيها ((وافقت الحكومات على المقترح الذي تقدمت به الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالتجارة الاجنبية في الصين .. لذا يسركم ان تبلغوا هذه الدول التي انتم فيها ان المقترحات تمت الاستجابة لها .. وانقل اليكم الامتنان الذي يشعر به الرئيس(الولايات المتحدة الامريكية) عن نجاح هذه المحادثات التي يرى فيها دليلا على روح الصداقة التي تجمع مصالح الدول المختلفة في شتى الاصعدة التجارية والصناعية في امبراطورية الصين))[42] .

يؤشر هذا العمل من قبل هاي على مدى براعته الدبلوماسية ، اذ اراد قطع الطريق امام الدول التي لم تعط الموافقة الحاسمة والمعترضة والمحتجة على بنود المذكرة ، فكانت مناورة دبلوماسية صدرت عن محترف امضى الكثير في العمل الدبلوماسي ليفهم كيف يستغل الفرص والظروف الدولية لصالحه ، اذ انه تنبأ بغض ابصار الدول عن رسالته وتصريحاته تلك وانها ستهملها وتتجاوزها ، وقد حصل ذلك اذ لم تعير اي من تلك الدول رسالة هاي الاخيرة اي اهتمام ، والتزمت الصمت حيال ذلك .

لم تشر المصادر الى خضوع تلك المذكرة الى درا سة مستفيضة او تقييم عملي حقيقي قبل تبنيها بشكل رسمي ونهائي من ادارة الولايات المتحدة الامريكية ، فهي رد فعل اجرائي لمواجهة الاحداث الخطيرة والمتسارعة في الصين اواخر القرن التاسع عشر، كما انها جاءت تعبير عن فكر ادارة الجمارك الصينية التي يديرها شخصيات بريطانية ، اذ ارادت ان تمارس ضغطا على الانتهاكات التي كانت تمارسه بريطانيا على تلك المؤسسة من خلال ادخال الولايات المتحدة الامريكية للعب دور اكبر في الصين ، ولتكون الضامن ضد مغالطات وتجاوزات الدول الاوربية ولاسيما بريطانيا [43].

سجلت بعض الملاحظات المهمة على المذكرة ، منها وضوح دور الشخصيات البريطانية التي تعمل لدى الصين في اصدار المذكرة ، اذ مثلت افكارهم الشخصية كمحصلة لخبراتهم في العمل في الجمارك الصينية ، وانها لم تمثل اوامر وقرارات الحكومة البريطانية ؛ كما انها اتسمت بالمحدودية ، اذ اقتصرت فقط على ذكر الموانئ ولم تتطرق الى سكك الحديدية والمناجم[44] ؛ وايضا ان ضمان تطبيقها استند على وعود الدول (الاستعمارية) ، وليس على اساس القوة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية التي كانت آنذاك عاجزة عن مجابهة تلك الدول .

من جانب آخر ان المذكرة حملت فكر(امبريالي) ضد الصين ، اذ انها اعترفت بحتمية مناطق النفوذ فيها واحقية الدول الاستعمارية بتلك المناطق ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى انها لم تأخذ بعين الاعتبار راي

الحكومة والشعب الصيني ببنود المذكرة ، وانما اظهرت الصين كملكية متنازع عليها ، وهذا مؤشر على ولوج الولايات المتحدة الامريكية الباب الامبريالي في العالم القديم.

حظيت المذكرة بتأييد الرأي العام في الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما مستثمري القطن والتبغ والصناعيين والمصرفيين والصحف ، ومنها جريدة فيلادلفيا بريس ***The Philadelphia Press***، في عددها الصادر في شهر تشرين الثاني 1899 وصفتها ((بأنها حماية الحاضر، وضمان المستقبل، وأسست للولايات المتحدة الامريكية مركزاً جديراً بالاحترام))[45] .

مذكرة الباب المفتوح الثانية.

ضاق الشعب الصيني ذرعا بسلبية ادارة حكومتهم ، وبممارسات الدول الاجنبية في الصين ، فحدثت ثورة شعبية تسمى (البوكسرز ***Boxers)***[46]، بعد اشهر قلائل من بعث المذكرة الاولى ، فمثلت خطرا حقيقيا على مستقبل المذكرة والالتزام بها في ظل احداث تلك الثورة ، وفي حال انتصارها ، لذلك كانت من الدوافع التي دفعت ادارة الولايات المتحدة الامريكية للإسراع بإنهاء تلك الثورة بالاشتراك مع الدول ذات الشأن ، وخلال العمليات العسكرية في بكين ضد الثورة تولدت شكوك لدى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا شاركتهما اليابان والمانيا بالمواقف الروسية من نياتها المبيتة تجاه الصين ؛ ومن المذكرة[47].

يبدو ان هاي يتحمل المسؤولية كاملة فيما اذا صحت تلك الشكوك لأنه تجاهل نوعية الرد الروسي من البداية ، ولم يأخذ بتحذير سفير بلاده في روسيا الذي حذره كما اسلفنا.

رافق ذلك ظهور تخوف آخر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، وهذه المرة من كل الدول ذات النفوذ في الصين من ان تكون ثورة البوكسرز مسوغا لها لتقسيم الصين ، اذ وسعت مناطق نفوذها ، وحاولت الانفراد بها واغلاقها ، مما هدد بالقضاء على سياسة الباب المفتوح ، الامر الذي حتم على الولايات المتحدة الامريكية تحديد موقفها تجاه الصين مرة اخرى[48] ، فسارع هاي الى اصدار مذكرة ثانية لسياسة الباب المفتوح في3/تموز1900 ، في خطوة لبث الروح في سياسته تجاه الصين ، وبعث بها الى العواصم الاوربية واليابان ، وقد بدت هذه المذكرة بصورة خطاب سياسي جاء فيه ((ان سياسة ادارة الولايات المتحدة الامريكية هي في البحث عن حل ، يضمن الأمن والسلام الدائمين الى الصين ، وصيانة اقليمها ؛ وكيانها الاداري ؛ وحماية جميع الحقوق المكفولة للدول الصديقة ؛ والمعاهدات ؛ والقانون الدولي ؛ وصيانة مبدأ المساواة من اجل العالم والتجارة الدولية مع جميع اجزاء الامبراطورية الصينية))[49] ، فسارعت بريطانيا لإعلان قبولها بمضامين المذكرة ، اذ صرح رئيس وزرائها سالزبوري بذلك في تشرين الاول 1901 ، وشاركتها المانيا الرأي بذات الشهر[50].

كان تخوف هاي ليس من مواقف الدول ازاء المذكرة بقدر ما كان من الانتقادات التي سيواجهها داخليا في بلاده ، ولاسيما اذا اعلن عدم وجود تعاون بينه وبين الساسة البريطانيون في اصدار المذكرة ، فتدارك ذلك بإعلان المذكرة بسرعة ، والنتيجة التي حققتها بالقبول الدولي بها ، فأوهم الراي العام الامريكي بانه حقق نصرا دبلوماسيا دوليا ثانيا، جاء ذلك بعد ان استلم بيانات من الدول المعنية بالمذكرة بالطمأنة ، علما انه لم يطلب اجابة من تلك الدول على مذكرته[51]، وبالرغم من ذلك قللت بعض الصحف من اهميتها ، وحذرت من نتائجها مثل جريدة سبرنك فيلد ريببلكان ***Spring Fild Republican*** فقد نشرت في عددها الصادر في الخامس عشر من كانون الاول 1899 ان المذكرة في جوهرها لا تمثل شيئاً ، وانتقدت ادارة البيت الابيض بأنها ذهبت بعيداً حينما وضعت نفسها في موقف لا يمكن فيه ضمان الوحدة الاقليمية للصين ، وفرض سياسة الباب المفتوح إلا بالقوة العسكرية ، او التخلي عن ذلك والمشاركة في تقسيم الصين ، وابدت رأي شعب الولايات المتحدة الامريكية بأنه لا يهتم إلا قليلاً بشؤون الشرق الاقصى[52] .

مما تقدم يمكن ملاحظة بعض الفوارق بين المذكرة الاولى والثانية من خلال مقارنة ، اذ ان الاولى ركزت على الامور الاقتصادية وبخاصة التجارية ، ومناطق النفوذ ، اما الثانية فقد نصبت الولايات المتحدة الامريكية نفسها فيها مدافعا عن الصين بالتأكيد على ضمان وحدتها الاقليمية والادارية ، وهنا تحملت مسؤولية الدفاع عن الصين ، وهذا ما ترفضه الاوساط في الولايات المتحدة الامريكية ، فدافع هاي عن سياسته بقوله ((ان الولايات المتحدة اليوم ، لا يمكنها ان تعود الى ما كانت عليه في السنوات الخمسين او المائة الماضية ، سواء اردنا ذلك أم لم نرد ، سواءً من اجل الافضل أم من أجل الاسوء ، لابد لنا من المضي الى امام))[53]، كذلك ان الاولى كانت عبارة عن بنود اساسية شكلت مطالب توجب على الدول ان تجيب عنها ، اما الثانية فكانت عبارة عن خطاب سياسي تذكيري لم يطلب فيه هاي اجابة .

يمكن القول ان سبب هذه الاختلافات ترجع الى سببين الاول هو اثر الفكر البريطاني الذي شارك في صياغة المذكرة الاولى وفق رؤيتهم للوضع في الصين ، بدليل انها خدمت بريطانيا ، اذ ركزت على المصالح الاقتصادية التي تتميز بها بريطانيا مثل فتح الموانئ وتجارة المواد الاستهلاكية ، واغفلت باقي النشاطات الاقتصادية كالمناجم وسكك الحديدية التي تكون بريطانيا فيها ضعيفة ، والسبب الثاني هو الظرف الآني الخاص بكل مذكرة ، فظرف الاولى هو ضغط بريطانيا على الولايات المتحدة الامريكية للدخول بقوة في الشرق الاقصى الامر الذي وجد ترحيبا من بعض اصحاب الأيدولوجيات التوسعية في الولايات المتحدة الامريكية ، وبعض الاقتصاديون الذين يحلمون بأسواق الصين ، ورغبة بعض جهات ادارة البيت الابيض في الولوج في خضم العلاقات الدولية[54] ، اما ظرف المذكرة الثانية فهو تسارع الاحداث في الصين وجهل الرؤية المستقبلية لها بسبب ثورة البوكسرز ، اسهم في ذلك خطر تواجد القوات الدولية في الاراضي الصينية ، ونياتها المبيتة بتقسيم الصين ، من جانب آخر اشتركت المذكرتين ببعض الافكار ، منها انهما اغفلتا رأي الحكومة والشعب الصينيين ، وتاجرتا بمقدرات الشعب الصيني ، كما كرستا شرعية النفوذ الاجنبي في الصين فهي سياسة استغلالية بمجملها .

اصل فكرة الباب المفتوح وجذورها في الصين.

اختلفت المصادر من حيث الاشارة الى اصل فكرة سياسة الباب المفتوح بين رأي يسندها الى رؤية بريطانية و رأي مناقض يعزوها الى الولايات المتحدة الامريكية ، وهنا توجب على الباحث الخوض في هذا الموضوع لترجيح اي من الرأيين الصائب ، ولأجل الوصول الى تلك الحقيقة توجب الرجوع الى جذور كلا الدولتين في الصين والاطلاع على الاحداث التي جرت وكانت الدولتان طرفا فيها، ولاسيما الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية خلال القرن التاسع عشر .

بدأت بريطانيا ممثلة بشركة الهند الشرقية نشاطها التجاري في الصين عام1781في ميناء كانتون***Canton*** ، ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تسير في ركابها ، فتشير المصادر الى اول ظهور رسمي لها في الصين كان عام1784، اذ حصلت على مصالح تجارية في كانتون ايضا لتصبح الدولة الثانية آنذاك بعد بريطانيا من حيث النشاط التجاري لرعياها[55] ، وفي ذات السياق ، وبعد سبع سنوات دعا السياسي الكسندر هاملتون عام1791 في تقريره عن المصنوعات في الولايات المتحدة معلنا ان آسيا متنفس للسلع الفائضة في البلاد[56] .

تطورت تجارة الولايات المتحدة الامريكية في الصين في القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ ، فبلغت عام1805 صادراتها اليها خمسة ملايين وثلاثمائة الف دولار، وواردتها منها خمسة ملايين ومئة الف دولار ، وشرع تجار الولايات المتحدة في عام1832 بتصدير المنسوجات الى الصين، وبلغت قيمة تلك المصنوعات لوحدها قرابة المليون دولار عام 1845، فأسهم ذلك في زيادة اهمية الصين ونقلتها الى مكانة جديدة ذات فوائد تجارية معتبرة ، من مجرد منطقة لتجارة الشاي والمواد الكمالية ، الى مركز تجاري متنوع امام تجار

الولايات المتحدة الامريكية ، وغدت سوقها الواسعة متنفسا لتصريف المنسوجات والبضائع المصنعة التي تنتجها بكميات كبيرة[57] ، وبحلول عام 1850بلغ عدد شركات الولايات المتحدة الامريكية 25 شركة من اصل 300 شركة اجنبية تعمل في الصين ، واستحوذت سفنها على ثلث تجارة الصين مع الدول الغربية لتزدهر تجارة الشحن ، لاسيما في شنغهاي الميناء الاكثر حركة وزخما تجاريا ، ثم حصل تجارها على اسهم مهمة في سوق الصين لصناعة النسيج والنفط والمعادن والتبغ[58] .

تضرر تجار الولايات المتحدة الامريكية الاوائل من منافسة اقرانهم من الدول الاوروبية الذين حظوا بمساندة ودعم دولهم التي تمتلك ممتلكات ومناطق نفوذ شكلت أساساً لمساندة تجارتها ، وفي مقدمتها بريطانيا التي اخذت بعد عام 1840 تدعم رسميا النشاطات التجارية لرعاياها كهدف من اهداف سياستها الخارجية ، فسخرت لذلك ممتلكاتها القريبة من الصين ، وحرصت على جعل قوتها العسكرية ذات فائدة في اسناد ذلك الهدف[59] ، الامر الذي كان ينقص رعايا الولايات المتحدة الامريكية مما اضر بمصالحها التجارية.

من المعلوم ان الولايات المتحدة الامريكية تأخرت في امتلاك مناطق نفوذ على سواحل المحيط الهادي الى العقد الخامس من القرن التاسع عشر، الامر الذي اضعف وجودها وتأثيرها على الشرق الاقصى ، لينعكس سلبا على فاعلية تجارتها وتجارها ورعياها هناك ، و يبدو أنها لم تعط اهمية للتجارة مع ذاك الجزء من العالم ، بدليل ان هذه التجارة كانت محمية بفرض الرسوم الجمركية عليها من قبل الكونغرس حتى عام 1832، حينما تم الغاء تلك الرسوم على استيراد الشاي من الصين ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان تجار الولايات المتحدة الامريكية في الصين لم يتسلموا اي دعم او مساعدة ملموسة من واشنطن ، فأجبروا على تحمل مخاطر نشاطاتهم التجارية على عاتقهم، من خلال تبني سياسة خاصة بهم لحماية مصالحهم التجارية ترتكز على فرضين اساسيين الاول ، الحيلولة دون تقسيم الاقاليم الادارية للصين ، وبالتالي بقاء كل الاسواق والموانئ مفتوحة امامهم ، والآخر السعي للحصول على المساواة في الامتيازات التجارية والمعاملة مع جميع رعايا الدول الاخرى[60] .

مما تقدم نلتمس سياسة غير رسمية صادرة عن مجاميع تجارية متخوفة على مصالحها تحمل دعوة لتطبيق فكرة المساواة في الفرص التجارية ، ويمكن ادراك سبب هذه الدعوة وهو الحيلولة دون خسارة مصالحها من الدول الاخرى التي تساند تجارها سياسيا وعسكريا، كما يمكن ملاحظة ان هذه السياسة هي وليدة حاجات وضرورات عاشها ولمسها اولئك التجار، فاستنبطوها من الواقع الذي عاشوه في خضم المنافسة مع تجار الدول الاخرى المدعومون رسميا من دولهم .

سارت الصين التي انهكتها حرب الافيون[61] في اتجاه سياسي استنبط من ظروف تلك الحرب قائم على اساس المساواة في منح الامتيازات بين كل الدول في خطوة من شأنها ان تمنع اندلاع الحروب فيها مجددا للحصول على الامتيازات ، جاء ذلك في خضم استجابتها لمطالب الولايات المتحدة الامريكية التي طالبت بامتيازات مساوية لتلك التي حصلت عليها بريطانيا في اعقاب حرب الافيون الاولى[62].

وفقاً لما تقدم، يبدو ان الصين هي من طرح المبادئ التي تدعو الى امتيازات متساوية على ارضها لأطراف اجنبية استعمارية ، لكن يمكن تلمس انها لم تهدف الى جعل ارضها مسرحا للمصالح الاجنبية ، ولا تحقيق منافع تلك الدول ، وانما هي خطوة لإبعاد ضررها عن حكومة الصين من خلال مشابكة مصالحها ، فيغدو الصراع فيما بينها وتبقى الصين بمعزلة عن ذلك الصراع ، الامر الذي من شانه ان يجعل تلك الدول يحذر بعضها بعضا ، دون ان تدرك مقدار الفائدة التي ستهبها دون قصد لتلك الدول، او يفهم بانها صدرت عن جهل سياسي صيني اذا كانت تلك الخطوة مقصودة ولا تهدف الى ما اشرنا اليه، اذ انها انتقاصا لوطنهم و سيادته ، وعلى العموم انها دعوة آنية حتمتها ظروف الحرب وستعود الصين الى محاولات غلق ابوابها بوجه الاجانب .

ازداد اهتمام حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالشرق الاقصى ، بعد توسعها غربا، اذ حصل تماس بين حدودها والمحيط الهادئ ، اسهم في ذلك نتائج الحرب مع المكسيك[63]، التي مدت حدودها غربا الى المحيط الهادي ، وفي ذات السياق شراءها الآسكا من روسيا 1867، جعلها تشرف على شمال غربي المحيط الهادي، ولا يفصلها عن قارة آسيا سوى مضيق بيرنك ، ليصبح ذلك الساحل اداة وصل للولايات المتحدة الامريكية مع الشرق الاقصى ، الذي تزايدت اهميته[64] .

اما بريطانيا فكانت اولى تعاملاتها التجارية مع الصين عام 1781 عبر شركة الهند الشرقية البريطانية[65]، وقد سعت فيما بعد لتحقيق الغاية الرئيسة في سياستها الخارجية بتكريس هيمنتها على التجارة الدولية بتوسيع نطاق تجارتها، وتعزيز موقعها في الشرق الاقصى[66] .

كان من الصعوبة ان تتمازج فكرة التجارة الحرة التي نادى بها ادم سميث مع الاحتقار الصيني للتجارة. إذْ كانت الحكومة الصينية تأخذ بالحسبان القليل من احتياجات الامة الصينية، وفقاً لذلك فإن التجارة الخارجية ساهمت قليلاً في منفعة الصالح العام( ).

استحوذت بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر على 80% من تجارة الصين الخارجية ، وقد اختارت منطقة مصب نهر اليانغستي بدلا من كانتون ليكون مركزا لنشاطها التجاري ، واحتفظت بنفوذ دائم في شنغهاي[67] ، وفي ذات السياق سيطرت على نظام الرسوم البحرية في الصين والذي مثل أقصى درجات تغلغلها هناك، اذ تولى موظفوها ادارة هذا النظام في شنغهاي منذ عام 1864، ثم امسى هذا النظام من الناحية العملية شأن بريطاني، اذ وظفت إدارة الرسوم البحرية الصينية ما يزيد عن سبعمئة موظف ومستخدم أجنبي اغلبهم من بريطانيا ، وقد برز من هؤلاء الموظفين روبرت هارت ***Robert Hart*** الذي طور ذلك النظام خلال العقد الثامن ، حتى اصبح بمركز دبلوماسي مؤثر كمستشار غير رسمي لحكومة الصين[68] .

مما تقدم لا يمكن الجزم ان فكرة الباب المفتوح وردت لأي من الدولتين بصورة واضحة باستثناء نهج تجار الولايات المتحدة الامريكية الذين دعوا الى المساواة في الفرص التجارية ، ولكن لا يمكن عد هذه اصل للفكرة السياسية لأنها صدرت عن جهات غير رسمية لا تمثل سياسة الدولة ، بقي استعراض المعاهدات المبرمة مع الصين ، لعلنا نجد فيها ما يشير الى تلك الفكرة وهي :

1- معاهدة نانكنغ 1842 ***Treaty of Nanking*** بين بريطانيا والصين وملحقها معاهدة هومنشاي ***Homunchai Treaty*** ، في الثامن من تشرين الاول 1843، وعند تفحص بنودهما نجد ان هناك بندان يشيران من بعيد الى ما يقارب فكرة الباب المفتوح ، وهما بند يجبر الصين على فتح ابواب خمسة موانئ صينية امام التجارة البريطانية بعد ان كان الامر مقتصر على ميناء واحد ؛ والآخر يحتم على الصين منح الرعايا البريطانيون ذات الامتيازات الممنوحة للرعايا الاجانب الاخرين ، وهذا مطلب ينسجم مع تكافؤ الفرص[69] .

2- ابرمت الولايات المتحدة الامريكية معاهدة وانجسا ***Treaty of Wanghsia*** مع الصين عام1844على غرار معاهدة بريطانيا ، وقد نصت على ذات الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في المعاهدة الآنفة ، ولم تحتوي على بند صريح ينص على فكرة الباب المفتوح[70] .

3- معاهدة تيانتسن ***Tientisn Treaty*** عام 1858وابرمتها بريطانيا ، وقد نصت على فتح موانئ جديدة على ضفاف نهر اليانغستي وعددها اثنى عشر ميناءا امام التجارة البريطانية والاجنبية ، وقد خدمت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الامريكية ، اذ حصلت على امتيازات جاهزة دون عناء ، فكانت اشبه (بأبن آوى) الذي يستفيد من صيد (الاسد) بريطانيا[71] ، ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا قد طالبت بفتح اسواق الصين كلها

امام التجارة الاجنبية قبل ابرام هذه المعاهدة[72] ، في خطوة نحو تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التجارية في اسواق الصين .

السؤال الذي يطرح نفسه، كيف تغامر بريطانيا بمصالحها بالدعوة للمساواة في الامتيازات وتكافؤ الفرص مع الدول الاخرى في الصين ؟ يمكن القول ان بريطانيا كانت تعتمد على حجم نفوذها الكبير في الصين الذي يفوق نفوذ كل الدول ، ونسبة تجارتها التي فاقت نسبة كل الدول مجتمعة ؛ وايضا نفوذ شخصياتها وتجارها في الصين ، اذ يعطيها ذلك الافضلية في كل امتياز ممنوح من الصين الى الاجانب ، اذ ستنال الحصة الاكبر ، يدعم هذا الاتجاه سيطرتها على نظام الرسوم البحرية في الصين ؛ واشرافها على معظم الطرق المائية الصينية ، فضلا عن قوتها المهيمنة في الشرق الاقصى .

وفي سياق متصل، رحبت بريطانيا بالامتيازات التي منحتها الصين للدول الاخرى ، لأنها ستساعد في توسيع التجارة الدولية في الشرق، لكنها ولأجل حماية مصالحها فأنها اشترطت في البند الرابع والخمسين من معاهدة تينتسن لعام 1858، بأن أية امتيازات تمنح الى رعايا الدول الاجنبية ، ستشمل الرعايا البريطانيين ايضاً[73] .

4- معاهدة بكين ***Beking*** عام 1860 وابرمتها بريطانيا في نهاية حرب الافيون الثانية ، لم ترد فيها اشارة سوى انها نصت على فتح ميناء تيان سن امام التجارة الاجنبية[74] .

6- لم ترد اي اشارة في باقي المعاهدات والاتفاقيات ، وهي اتفاقية عام1866وابرمتها بريطانيا ؛ ومعاهدة بيرلنجيم عام1868 وعقدتها الولايات المتحدة الامريكية ؛ واتفاقية عام1880وابرمتها الاخيرة [75].
يمكن القول وبعد هذا الاستعراض لأبرز الاحداث والمعاهدات والاتفاقيات لم ترد اشارة واضحة وصريحة تدلل على سياسة الباب المفتوح ولم يرد هذا المصلح بشكل صريح ايضا ، ليبقى دون اجابة قاطعة بالرغم من اشارة الى ترجيح ان الفكرة كانت بريطانية بان الباب المفتوح كان مبدا اساسيا من مبادئ السياسة البريطانية في الشرق الاقصى منذ منتصف القرن التاسع عشر [76] ، لكن احداث العقد الاخير من القرن التاسع عشر يمكن ان يعط اجابة واضحة وقطعية حول اصل فكرة الباب المفتوح .

انطلاقا من واقع كون بريطانيا تمتلك نسبة 80% من تجارة الصين ابان العقد المشار اليه اعلاه ، فأن حرب الامتيازات وتفكيك الصين يأتي بنتائج سلبية على ذلك الواقع ، فقد خشي الرأسماليون فيها من تقييد تجارتهم عندما تلجا الدول الى فرض قيود على التجارة الدولية في مناطق نفوذهم ، لذا فأن فكرة الباب المفتوح تعد ملائمة لبريطانيا ونشاطها التجاري اكثر من غيرها[77]، يأتي هذا الطرح في وقت شهدت فيه الصين تنافس دولي حاد لدرجة اقتربت فيها الصين من التقسيم اكثر من اي وقت مضى .

اتساقا مع ما سبق، صرح رئيس الوزراء البريطاني سالزبوري ((ان سياستنا فتح الصين بصورة فعالة على تجارة العالم))، واكد بقوله((لجميع الدول الحق في الاتجار مع الصين ؛ ومتساوية في الفرص)) في اشارة الى المساواة في الرسوم الجمركية ؛ والنقل بأنواعه البري(سكك الحديدية) والمائي(النهري والبحري) ؛ والشحن ، وايضا المساواة في المعاملة في الموانئ ؛ ومنح الفرص التجارية والاستثمارية[78] .

يفهم من ذلك ، ان بريطانيا اخذت رسميا بالتلويح الى افكار سياسية بأسس اقتصادية مبنية على فتح ابواب الصين امام التجارة العالمية ، تدفعها مصالحها التي سيلحقها الضرر الكبير نتيجة رغبة الدول الاخرى ذات الشأن بتقسيم الصين من جهة ، ومن جهة اخرى قوانين حكومة الصين التي تدعوا الى اغلاق ابوابها بوجه الدول الاجنبية ، ولاسيما بريطانيا بعد احداث حربي الافيون لدرجة ان التجار البريطانيون طالبوا دولتهم باستخدام القوة مرة اخرى لإرغام الصين على فتح ابوابها امام تجارتهم المتنامية ، وازالة القيود التجارية[79] .

سعت بريطانيا الى تبني سياسة ملائمة لمصالحها المتنامية في الصين داخل مجلس العموم ، وبعد مناقشات طويلة بدأت في كانون الثاني1898 وانتهت في ربيع ذلك العام ، اسفرت عن اتخاذ قرارا بتبني سياسة قائمة على اساس الباب المفتوح بصورة تلائم مصالحها[80] ، من خلال الدعوة الى وحدة الصين الادارية وسلطتها المركزية ؛ والعمل على جعل تجارة السلع الاستهلاكية في المقام الاول التي يجب تطبيق تلك السياسة عليها ، نظرا لأنها (بريطانيا) تعتمد في تجارتها على تلك السلع بالدرجة الاولى ، فصرحت بذلك على المستوى الدبلوماسي ، ثم قررت الدفاع عن ذلك المبدأ ، كما واوصى القرار بضرورة البحث بشكل غير معلن عن حليف قوي ؛ وشريك ملائم للخطط البريطانية[81] .

اختارت بريطانيا الولايات المتحدة الامريكية لتكون ذلك الحليف والشريك لها في تلك السياسة ، وكانت الاخيرة تمر بظروف ملائمة لتكون شريكة لبريطانيا ، منها داخلية ، اذ انها شهدت ركودا اقتصاديا كبيرا في عام 1890، وآخر عام 1893 اثرا على اوضاعها الاقتصادية ولاسيما الصناعية ، فافلست15الف شركة ؛ وتضرر احتياطي البنك الفدرالي ، وارتفع معدل البطالة الى 25% ، وتدنت اسعار السلع بسبب الفائض التي لابد لها من اسواق رائجة لتصريفها ، وعلى اثرها عمت الاضطرابات الولايات المتحدة الامريكية ، فبحث الاقتصاديون اسباب المشكلة وحلولها، فوجدوا ان الاسباب تكمن في زيادة الانتاج الصناعي والزراعي بشكل فاق قدرة الاسواق المحلية على استيعابها ، اما الحل فهو ايجاد اسواق خارجية لتصريف الفائض ، واقترح سوق الصين المأهول بالملايين ، والراغب بمنتجات الولايات المتحدة الامريكية[82] .

تعالت الصيحات بهذا الشأن ، فطالبت رابطة المصنعين الوطنيين والتيارات الاقتصادية بتوسيع التجارة الخارجية ولاسيما مع الصين ، وصرح الاجتماعيون الداروينيون بان ثرواتنا وموقعنا وطاقاتنا تتناسب مع تحويل اسيا الشرقية الى جزء من نظامنا الاقتصادي ، وكتب المنظر الاقتصادي بروكس ادمز ***Brooks Adams*** عن الموضوع ملخصا اياه اشتد القلق بشان الركود الوطني ، فعرضت الصين كحدود جديدة واسعة لاستيعاب قدرات الولايات المتحدة الامريكية ، شجع على ذلك النمو الملحوظ في تجارة الاخيرة مع الصين ، اذ اصبح عدد شركاتها العاملة هناك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر25 شركة من اصل300 شركة اجنبية ، واستحوذت سفنها على ثلث التجارة الكلية للصين مع الغرب لتزدهر تجارة الشحن لديها ، وارتفعت صادراتها الى الصين من0،5% عام1895 الى 1،1% عام1899 من اجمالي صادراتها ، وكقيمة نقدية ارتفعت من6 ملايين دولار الى 14 مليون دولار[83] .

في ضوء ذلك ، تحركت بريطانيا اوائل عام 1898 يحدوها القلق حول خسارة مكانتها العالمية ، ولاسيما التجارية ومركزها في اعالي البحار ، ولاسيما الشرق الاقصى ، فكان لابد لها ان تنبذ سياسة العزلة المجيدة التي تنتهجها والدخول في تحالفات دولية لمواجهة المناوئين لها ، وكان رائد هذا الاتجاه جوزيف شامبرلن وزير المستعمرات البريطاني ، ثم ايده عدد من اعضاء الحكومة البريطانية ، والنتيجة انتهاج رؤية مغايرة للسياسة الخارجية التقليدية لبريطانيا، وبدأت العملية بالتقارب مع الولايات المتحدة الامريكية[84].

في ذات السياق ، بعث شامبرلن الى جيمس ارثر بلفور وزير الخزانة البريطانية الذي شغل رئاسة الحكومة البريطانية مؤقتاً بسبب مرض سالزبوري رسالة في 3/ شباط 1898 ، حذر فيها من خطورة الوضع في الصين قائلاً ((... ان مشكلة حتمية ستقع على كاهل الحكومة، اذا لم تتبنَ موقفاً من الصين))[85]، و في الثالث والعشرين من ذات الشهر قررت الحكومة البريطانية التقرب من الولايات المتحدة الامريكية من اجل التعاون لصيانة ، وحفظ الباب المفتوح في الصين[86].

ازدادت احتمالية تقسيم الصين خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر ، فتحتم على بريطانيا اتخاذ قرارا مناسبا حيال ذلك ، اما بالوقوف ومشاهدة عملية التقسيم أو المشاركة فيها[87] ، أو محاولة منعها لوحدها ، وهذا ما يفوق طاقتها نظرا لقوة الدول الاخرى التي تريد التقسيم كاليابان وروسيا والمانيا وفرنسا من جهة ،

ومن جهة اخرى كثرة مشاكلها في جنوب افريقيا وفي القارة الاوربية[88] ، وتبقى خيارا اخير امامها ، وهو السعي للحصول على تشريع مبدأ متفق عليه دوليا يمنع التقسيم ، ويحافظ على الوحدة الاقليمية والادارية للصين ، مما يكفل الحفاظ مصالحها ، وكان الخيار الاخير هو الانسب[89] ، والذي اوجب عليها البحث عن دولة تشاركها نفس الرؤية .

اتساقا مع ما سبق، بعثت بريطانيا مذكرة سرية عام 1898 الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية ماكنلي، ضمنتها الاشارة الى خطر تقسيم الصين ، ومناشدة ادارته التعاون في معارضة ذلك العمل ، ومؤكدة عدم معارضة مناطق النفوذ الدولية في الصين ، لكنها تعارض غلق تلك المناطق بوجه الدول الاخرى[90] ، فجاءت اجابة غير واضحة، بان حكومة الولايات المتحدة الامريكية تقدر السياسة التي تدعوا الى تجارة مفتوحة في الصين ، لكنها لا ترى ان المنافسة الدولية في الصين ستؤثر على التجارة[91] .

نلتمس الغرابة و اللامبالاة في رد الولايات المتحدة الامريكية في موضوع الصين ، ربما بسبب انشغالها بمشاكل البحر الكاريبي مع اسبانيا ، وحسم موضوع القناة البرزخية في امريكا الوسطى مع بريطانيا ، وعموما يمكن تحديد سببين اثرا على ردها ، الاول هو السياسة التقليدية التي تسير وفقها ، وما يؤكد ذلك تصريح وزير الخارجية جون شيرمان ، بقوله ((لا ضرورة لإجراء تغيير في السياسة الخارجية الراهنة للولايات المتحدة تجاه الصين))[92] ، والثاني ان الولايات المتحدة الامريكية غير مقتنعة بدعوى ان المنافسة الدولية في الصين ستؤدي الى مخاطر كبير على المصالح التجارية ، بقرينة قول شيرمان ((نحن لا نمتلك من المعلومات ما يؤكد بأن التجارة ستتعرض للتقييد ، اذا ما وقع احتلال خارجي للموانئ الصينية)) ، وهنا تدخل جون هاي الذي كان يشغل سفارة بلاده في لندن ، اذ راسل وزير خارجية بلاده مطالبا اياه بضرورة اعادة النظر بقراره حول المذكرة البريطانية يقوده التعاطف والانبهار لبريطانيا[93] .

من البديهي ان تكون الولايات المتحدة الامريكية غير مدركة لخطورة الاوضاع في الصين ، وحجم المنافسة الدولية هناك ونتائجها ، بسبب عدم وجود دائرة تعنى بشؤون الشرق الاقصى في وزارة خارجيتها ، وتركيزها على احداث العالم الغربي الجديد .

عاكس ذلك الراي العام في الولايات المتحدة الامريكية الذي بادرت اتجاهاته المختلفة على دعوة ، وحث ادارة ماكنلي على ممارسة دور كبير وفاعل في الصين ، فطالب الدبلوماسيون والصناعيون في منشورات بوجوب وضع خطط مناسبة تؤمن مصالح ؛ وتجارة الولايات المتحدة الامريكية ، وبعثت غرفة تجارة نيويورك عريضة للرئيس ماكنلي تحثه بها باتخاذ خطوات مناسبة للحفاظ وحماية مصالح الولايات المتحدة الامريكية التجارية ، واشتركت صحافتها من خلال نشر وجهات النظر حول الموضوع باهتمام فنشرت التهديدات الدولية في الصين ، والخطر الذي تمثله على مصالح الولايات المتحدة الامريكية ، و طالبت الحكومة ان تكون ضالعة بصورة فعالة في الصين[94] .

مما سبق نستطيع القول ان فكرة الباب المفتوح اقترنت اكثر بالفكر السياسي البريطاني ، اذ فكرت بها كحل لمشاكلها في الصين ، وسعت ودعت اليها وحاولت تطبيقها، اما الولايات المتحدة الامريكية فكانت متلقية وسامعة لتلك الفكرة ، ولم تأخذها على محمل الجد ، وكان ذلك نابعا من كونها غير مهتمة كثير بأوضاع الشرق الاقصى حتى احتلال الفلبين ، اذ تغير منظورها السياسي لذلك الجانب من العالم ، لتتقرب من تلك السياسة حتى تبنتها مدفوعة بعدة دوافع منها :

1- نتائج الحرب مع اسبانيا 1898، اذ تمخض عنها دخول الولايات المتحدة الامريكية في مضمار الاستعمار والسيطرة ، لتصل مستعمراتها الى الفلبين التي فتحت ابواب الامبريالية ، وقبل ذلك سيطرت على جزر كوام وهاواي ، جعل الولايات المتحدة الامريكية اكثر اهتماما بالشرق الاقصى ولاسيما الصين[95].

2- دور المنتجين والمصنعين ، ولاسيما منتجي المنسوجات الذين وجدوا طلبا متزايدا على منتجاتهم في اسواق الصين ؛ وشركات النفط والمعادن والتبغ ، ثم دخول مصنعي المنتجات الثقيلة كمعدات سكك الحديدية والنفط ثم مستثمري الاموال والصيرفيين ، وبالمقابل تزايد الطلب في الولايات المتحدة الامريكية على منتجات الصين كالفراء والاخشاب وبعض المنتجات الزراعية كالحبوب[96]، وبذلك مثلت الصين افضل الاسواق لاستيعاب السلع المنتجة والفائضة لعدد السكان الكبير ، وبنفس الوقت مثلت الصين منطقة للتزود بالمواد الخام[97], وقد برزت الكثير من الشركات التي تعاطت مع الصين منها ، شركة ستاندر اويل ***Stander Oil*** التي يملكها رجل الاعمال جون روكفلر ***John D.Rockefeller*** التي صدرت الكيروسين وهو المادة الرئيسة المصدرة للصين من الولايات المتحدة الامريكية[98]؛ والشركة الامريكية – الصينية لتشييد سكك الحديد واستثمارها التي انشأها عدد من الصيارفة والصناعيين عام1895[99].

3- دور دعاة التوسع ، وما روجوه من نشر الحضارة الغربية في الشرق الاقصى والدخول في خضم التنافس الدولي للوصول القوة العالمية [100].

4- دور الصحافة ، التي دفعت نحو سياسة اكثر توسعية ، اذ تسابقت على نشر المقالات ذات الشأن التوسعي ، واهتمت بنشر كلام الساسة والشخصيات التي تحث على التوسع والتدخل الدولي ، ومنها صحيفة نيويورك تربيون ؛ و نيويورك افننك ؛ ورفيو اوف رفيوز[101] .

5- دور الجالية الصينية في الولايات المتحدة الامريكية ، التي اسست الرابطة الاسيوية – الامريكية ، اذ مارست ضغطا على ادارة الولايات المتحدة الامريكية بحكم ثقلهم السكاني واهميتهم الاقتصادية[102] .

6- افرازات الحرب اليابانية – الصينية الاولى ، اذ تخوف ساسة وشخصيات الولايات المتحدة الامريكية من هيمنة اليابان على الصين ، او ان تؤدي الى اضعاف الاخيرة ، ومن ثم تقسيمها الى مقاطعات تضيع معها المصالح الاقتصادية المتنامي للولايات المتحدة الامريكية[103] .

7- دور مبشري الولايات المتحدة الامريكية في الصين ، وما روجوه من افكار تحث على التدخل فيها .

تفسير سياسة الباب المفتوح.

اختلفت الرؤى في اعطاء تفسيرات لسياسة الباب المفتوح تبعا لمنابع استقاء المعلومات ، والاتجاهات الأيدولوجية للكتاب والمنظرين ، فقد فسرها المؤرخ وتني كرزويرد ***A.Whitny Griswold*** من منظور سياسي استعماري ، بانها سياسة تناوب بين النهج العدواني والتراجع ، اذ ركزت على الدعوة لصون وحدة وسلامة الصين والتراجع عنه عند المصلحة ، فأصبحت تلك الدعوة غاية سياسية خلقت مشاكل كبيرة بعد ان كانت وسيلة لتحقيق المصالح التجارية[104] ، اما الكاتب هال بيلوت ***A.G.Hall Bilot*** فقد قرنها مع مبدأ مونرو ، اذ فسرها على انها نوع من التطبيق لذلك المبدأ في الشرق الاقصى[105] ، وادخلها البعض في خانة التنافس الدولي ، اذ عللت السياسة بانها تعديل لمعادلة المنافسة الدولية الاستعمارية والعسكرية في الصين[106]، ووضعها البعض الاخر ضمن نطاق مرحلة الرأسمالية الصناعية من منظور اقتصادي سياسي اساسه تبادل المنفعة[107], وفسرت بأنها حبيسة الادوار الثانوية لموردي المواد الخام ومصدري السلع المصنعة في اطار اقتصاد مسيس يرمي الى استغلال موارد بلدان الدول النامية من الدول الصناعية تحت شعار اقتصاد دولي متساوي ومتكامل[108]، ويرى المؤرخ الامريكي جورج كينان ***George Kennan*** بأنها وسيطة الرجعية وهي مثالية للغاية وغير عملية[109]، بينما يراها آخرون انها عملية تمكين لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية الناشئ[110] , ويضعها آخرون ضمن خطوات كسر العزلة التي سارت وفقها الولايات المتحدة الامريكية منذ تأسيسها[111], اما المؤرخ الامريكي وليام ابلمان وليامز***William Appleman Willams*** ، فيعدها وليدة مدرسة ويسكونسن للتفسير الاقتصادي الماركسي ، اذ يبينها بانها مراجعة لحسابات سياسية واستراتيجية مدروسة تسمح بجني كل الفوائد دون اعباء استعمارية مباشرة للجانب المتبني للسياسة ، وتجاهل امر الدولة المستغلة بهذه السياسة[112] .

نتائج سياسة الباب المفتوح وتقييمها.

1- شكلت تلك السياسة احدى خطوات صعود الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية كبرى في العلاقات الخارجية والمنافسة الدولية وخلق القرار الدولي[113].
2- اصبحت تلك السياسة حجر زاوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية لمدة اربعون سنة لاحقة ، وهي ثاني اكثر المفاهيم ديمومة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بعد مبدأ مونرو[114] .
3- تورط الولايات المتحدة الامريكية في شؤون الشرق الاقصى ، وفي الشأن الاوربي[115] .
4- اظهرت تناقضا بين المبادئ التي اعلنتها الولايات المتحدة الامريكية وبين افعالها ، اذ قررت سرا بعد خمسة اشهر من المذكرة الثانية الحصول على قاعدة بحرية خاصة بها في الصين ، وهذا ما يناقض المذكرة الثانية في الحفاظ على وحدة وسلامة الصين[116] .
5- ولدت استياءا لدى الشعب الصيني من الممارسات الغربية ؛ وفقد الثقة بكل الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الامريكية ، اذ انها اهملت اراء الشعب الصيني وحقه بتقرير مصيره ، فنتج عنها انتفاضات ضد الاجانب مما اساء الى سمعة المبشرين ، والدين المسيحي , وسبب تلاشي الحماس والاقبال على البضائع الاجنبية ، ثم مقاطعتها[117] .
6- نتج عن تلك السياسة نتائج مدمرة للصين اقتصاديا , اذ افلست خزينتها ، واضطرت الى الاقتراض بضمانات اقتصادية حيوية كالجمارك ؛ وبعض الضرائب كضريبة الملح والنقل الداخلي ، كما ادت الى فرض ضرائب عالية على الشعب الصيني لسد الديون ، لينتج التمرد والثورة ضد الحكومة والاجانب[118] .
7- اثمرت عن نتائج اقتصادية هزيلة عمليا للولايات المتحدة الامريكية ، اذ لم تتجاوز صادراتها الى الصين 4% من اجمالي صادراتها سنويا وفي بعض الاحيان تهبط الى 1% فقط[119] .
8- ادخلت الولايات المتحدة الامريكية في خضم التنافس الدولي الحاد للسيطرة على الشرق الاقصى ، والذي مهد لاندلاع الحرب العالمية الاولى[120] .
9- عززت مبدأ التجارة الحرة بما ينسجم وطروحات آدم سميث ، لكنها حجمت دور اهل البلاد وسلبتهم ارادتهم في تسيير اقتصادهم ، وبنفس المقدار الذي فتحت الباب به على الدول الغربية الاستعمارية ، فأنها غلقت الباب اما شعب الصين [121].

وبعد هذا العرض للنتائج يطرح السؤال هل كانت ناجحة تلك السياسة ؟ وهل كانت صائبة ؟

تحدد بعض المصادر الاجابة اعتمادا على عمر تلك السياسة وديمومتها وعلى مدى شموليتها ، فاذا احتسبت على اساس انها شملت الشرق الاقصى ، وبمدة محددة تجاوزت الاربع عقود فالجواب انها ناجحة ، وبالعكس اذا احتسبت على اساس زمني دائم ، لأنها فشلت في المحافظة على ابقاء الباب مفتوحا في ذلك الجزء من العالم ، كما وانها عجزت في المحافظة على وحدة وسلامة الصين كما حدث في العقد الرابع اثر الحرب اليابانية – الصينية الثانية[122] [123] ، ومن الغريب ان بعض المصادر يقيمها على اساس وطني من جانب الصين ، وكأنها سياسة بعيدة عن الامبريالية ، وضعت لمساعدة الشعوب وليس لاستغلالها ، مع الشعوب ضد الدول الاستعمارية وليس العكس ، اذ تشير الى انها فشلت لأنها لم تحفز الصينيون على الانتفاض ضد المستعمرين ، وفشلت في منع السيطرة على اراضي صينية جديدة ، كما فشلت في تأجيج المقاومة الصينية ضد التدخل الاجنبي ، يسهم في ذلك فشل تحقيق الاهداف الاقتصادية لها في فتح اسواق الصين الكبيرة امام تجارة الولايات المتحدة الامريكية ، الا انها في اسهمت في الابقاء على وحدة الصين والحيلولة دون تقسيمه خلال مدة محددة [124]، ويعزوها البعض الى الفشل لأنها كانت اكثر اهمية للمبشرين والدبلوماسيين من رجال الاعمال والاقتصاديون[125]، بينما يؤكد البعض انها ناجحة لأنها بقيت اربعون عاما

لاحقة كحجر زاوية في سياسة الولايات المتحدة الامريكية[126] دون التعرض لإيجابية النتائج خلال تلك المدة ، ويحكم البعض عليها بالفشل لأنها جوزت للولايات المتحدة الامريكية استخدام القوة ضد الشعوب والبلدان الرافضة لها ، للإبقاء على مصالحها وفتح الباب بالتدخل العسكري ، وفرضه على تلك الشعوب النامية ، فهي سياسة دموية امبريالية قائمة ضد الشعوب[127] .

مما تقدم يمكن القول واستنادا الى قيمة النتائج السياسية والاقتصادية لتلك السياسة التي تحققت انها لم تكن سياسة ناجحة ، اذ لم تحقق ما كان مرصودا لها من اهداف آنية في وقتها وأخرى بعيدة وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي ، غير متناسين رفض الشعب الصيني لها .

الخاتمة والاستنتاجات

ما من شك أن سياسة الباب المفتوح تأتي ضمن مشروع سياسي امبريالي تبنته الولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يهدف الى ادخالها ميدان التنافس للحصول على المستعمرات فيما وراء البحار ، وبنفس القت كخطوة لتعزيز مبدأ مونرو وتوسع معاني بشكل يتيح عبور وتجاوز العالم الغربي الجديد بأسلوب دبلوماسي يحقق الاهداف الاقتصادية والسياسة. ومما تقدم من دراسة بحثية امكن الخروج باستنتاجات مهمة تميط اللثام عن خفايا تلك السياسة وتسلط الاضواء على الزوايا المعتمة فيها ومنها :

1- اصل فكرة الباب المفتوح بريطانية شأنها شأن مبدأ مونرو ، وقد حاولت بريطانيا تبنيها لحفظ مصالحها ؛ ونفوذها في الصين بعد تفاقم الوضع فيها ، وتعرضها لخطر التقسيم بسبب التكالب والتنافس الدولي الاستعماري ، وللدقة العلمية والموضوعية نشير الى ان تجار الولايات المتحدة الامريكية في الصين قد سبقوا حكومتهم في الدعوة لتبني مبادئ الباب المفتوح .
2- اقترنت تلك السياسة بالصين ، اذ اصبحت مرادفة لها ، لكنها لم تقتصر عليها فقط بل شملت مناطق اخرى في آسيا (الفلبين) وفي افريقيا (الكونغو) ، وما يسجل من ملاحظة مهمة ان السياسة لم تشمل امريكا الوسطى او الجنوبية ذوات النفوذ الغالب للولايات المتحدة الامريكية مما يعكس الاحتكار الامبريالي لها من جانب ، ومن جانب آخر اهتمامها بالعالم القديم .
3- لم تحقق تلك السياسة الاهداف والنتائج التي وضعت لها بالرغم من طول عمرها ، اذ حققت نتائج هزيلة اقتصاديا ، وقد يشار الى انها حالت دون تقسيم الصين في اكثر من محاولة ، والحقيقة انها لم تكن السبب الحقيقي في ذلك وانما خوف الدول الكبرى بعضها من بعض ، وحالات الترقب التي عاشتها تلك الدول في تلك الفترة هو الذي حال دون التقسيم ، فضلا عن تلاحم شعبها .
4- اهملت تلك السياسة اراء الشعب الصيني وحتى حكومتهم وكأنها لا تعنيهم ، علما ان موضوع السياسة وظروفها شأن يخص الصين في معظمه ، وبالرغم من ذلك فقد تجاوزتهم مما يعكس ويبرهن امبرياليتها ، وانها ضد الشعوب والبلدان ، فأمكن القول ان الشعب الصيني رفض تلك السياسة .
5- فشل مبادئ آدم سميث بحرية التجارة والعمل ورفع القيود الاقتصادية في الصين بما لا يقبل الشك ، بسب عدم اهلية الصين آنذاك فكريا لتبني تلك الافكار الاقتصادية الغربية الرأسمالية .

لم تحقق الا جزءا يسيرا من الاهداف السياسية والاقتصادية التي وضعت من اجلها , استنادا الى النتائج التي حققتها.

المصادر

أولا: المصادر العربية والمعربة :

1. ادوين اولدفاذر ريشاور ، تاريخ اليابان من الجذور الى هيروشيما ، ترجمه عن الفرنسية يوسف شلب الشام ، ط1، دار علاء الدين ، دمشق ، 2000.

2. آلان بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث 1789-1945، ترجمة : سوسن فيصل السامر و يوسف محمد امين ، مراجعة محمد مظفر الادهمي ، ج 1، دار المأمون ، بغداد ،1992.
3. حسن علي سبتي الفتلاوي ، العلاقات الامريكية اليابانية 1850-1922اهداف ثابتة ... سياسات متغيرة ، بغداد ، 2004.
4. عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من الفرن السادس عشر الى القرن العشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1999 .
5. عبد الفتاح حسن ابو علية ، تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، دار المريخ , الرياض , د.ت.
6. عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط1 : بيروت ، 1974 .
7. عفاف سعد العبد ، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د.ت.
8. عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في التاريخ الاوربي والامريكي الحديث ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، 1992.
9. كلود جوليان ، الامبراطورية الامريكية ، ترجمة :ناجي ابو خليل و فؤاد شاهين ، دار الحقيقة ، بيروت ،1970.
10. مجموعة من اساتذة جامعتي فودان والعلمين ، حرب الافيون سلسلة كتب تاريخ الصين الحديث، دار النشر بالغات الاجنبية ، بكين ، 1979 .
11. محمد شفيق غربال وآخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الاول ا – س ، دار نهضة لبنان للطبع والنشر ، بيروت .
12. محمد علي القوزي و حسان حلاق ، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د . ت .
13. مكتب الاستعلامات الامريكية ، موجز التاريخ الامريكي ، القاهرة ،1958 .
14. ممدوح نصار واحمد وهبان , التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991، جامعة الاسكندرية ، د. ت.
15. نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث 1516-1911، بغداد، 2003.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1. Samuel Flagg Bemis, A diplomatic History of United States, New York, 1955.
2. Charles Arnold-Baker, The Companion to British History, New York,2007.
3. Encyclopedia Americana, Vol: 23 ,NewYork,1962 .
4. Encyclopedia people American , Vol :13, Chicago , 1952.
5. Foster Rhea Dulles ,Prelude to World Power ,American Diplomatic History1860-1900 ,Collier book New York, 1965
6. G .P .Gooch, and Harold Temperley, British Documents on the Origins of the war 1898, The Marquees of Salisbury to Sir E. Satow, Foreign Office, April 6, 1898, London, 1938, Vol.1, Doc.No-50.
7. George F. Kennan, American Diplomacy 1900-1950, Chicago,
8. Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, New York,2004.

9. H . C . Allen, Great Britain and United States A history of Anglo-American Relation 1763-1945, New York, 1954.
10. H.C. Allen, Great Britain and United States A history of Anglo-American Relation 1763-1945, New York.
11. Henry Baford ,The American Express , London , 1973 .
12. Henry Steel Commager, Documents of American History, Treaty of Guadalupe Hidalgo. February 2, 1848 Vol.1, New York, 1949 .
13. Louis L. Snyder , Hay's Open-Door, September 6, 1899, Fifty Major Documents of the Nineteenth Century, ed by Princeton: D. Van Nostranc Company, 1939.
14. Ray Ginger, The Nationalizing of American Life1877-1900 ,New york,1965.
15. Williamc Widenor, Henry Cabot Lodge and the Search for American , California, 1980.
16. . Battisini , The United States and Asia, New York, 1955 Lowrence H
17. Beal, , Theoder Roosevelt and the rise of American to world power, New York, 1952. Howard
18. Coodrish, A short history of China People, London, 1969. R. Hsu, The Rise of Modern China, New York, 1970.. L.C
19. John Quincy Adams , United States in Foreign Policy , New York, 1948
20. Lawrence H. Battisini , The United States and Asia ,New York, 1955.
21. May R . Ernest , Imperial Democracy :The Emergence of America as a Great Power ,New York ,
22. Nelson Manfred Black and Theodor Bark, United States in It's World Relation ,New York, 1966.
23. Thomas Baily , A diplomatic History of the American People, New York, 1950.
24. Varg, The United States of China 1897-1912, New York, 1969.
25. Paul A.Walter Lafber and Richard Polenbery ,The American Century, New York, 1969.
26. Youn, British Policy in China 1895-1902, New York, 1970 . L.K.
27. Mark Atwood Lawrence , Open Door Policy , Encyclopedia of the New American Nation.

ثالثا: الشبكة المعلوماتية الانترنت:

1. .www. Americanforeignrelations . com .
2. www. Thelatinlibrary . com /imperialism/ notes / opendoor . html .
3. www.answers . com / open – door- policy -1.

4. www.conservapedia . com / open – door – policy.
5. www.britannica . com /EBchecked/ topic / 429642/open – door - policy .
6. www. Pinzler . com / ushistory opendoorsupp . html .
7. www.loc. Gov .//rr/Hispanic/1898/hay. Html.

الهوامش

[1] - عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1974 ، ص 106؛

Glenn Hastedt,Encyclopedia of American Foreign Policy, New York,2004,p.365-366.

[1] - محمد شفيق غربال وآخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الاول ا – س ، دار نهضة لبنان للطبع والنشر ، بيروت ، 1987 ، ص295؛

Charles Arnold-Baker, The Companion to British History, New York,2007,p.955.
www. Thelatinlibrary . com /imperialism/ notes / opendoor . html.

[1] - الحرب اليابانية – الصينية الاولى 1894-1895 اندلعت بسبب التنافس الياباني – الصيني للسيطرة على شبه الجزيرة الكورية ، والتي سبق لليابان ان اقرت السيادة الصينية عليها في معاهدة لي – ايتو عام 1885، لكنها غيرت من نهجها بسبب اطماعها عام1894 وبدت تتدخل في شؤون كوريا لتحملها على الغاء تلك المعاهدة ، مستغلة انتفاضة شعبية كورية ضد حكومتها التي استنجدت بالصين وقد بعثت الاخيرة قواتها فقامت اليابان بالمثل ، فحثت مناوشات تطورت الى حرب استطاعت اليبان ان تحرز نصرا عسريا ساحقا على كل الجبهات البرية والبحرية ،فطلبت الصين الصلح 1895 فعقدت معاهدة شيمونوسيكي التي اقرت الاعتراف باستقلال كوريا ، و نصت على دفع تعويضات كبيرة لليابان ، وتنازلت الصين لليابان عن تايوان وشبه جزيرة لياوتونغ وجزر بسكادور. ينظر : ممدوح نصار واحمد وهبان , التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991، جامعة الاسكندرية ، د. ت، ص118-119 نسخة الكترونية ؛ محمد شفيق غربال وآخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الاول ا – س ، دار نهضة لبنان للطبع والنشر ، بيروت ، 1987 ، ص700.

[1]- عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من الفرن السادس عشر الى القرن العشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1999، ص 139.

7- Samuel Flagg Bemis, Adiplomatic History of United States, NewYork, 1955, p. 483.

[1]- حسن علي سبتي الفتلاوي ، العلاقات الامريكية اليابانية 1850-1922اهداف ثابتة ... سياسات متغيرة ، بغداد ، 2004،ص53.

Thomas Baily , Adiplomatic History of the American People, NewYork, 1950, 9- p.530.

[1]- عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في التاريخ الاوربي والامريكي الحديث ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، 1992، ص408-411.

[1] - عبد العزيز سليمان نوار و محمود جمال الدين ، المصدر السابق ، ص139.

[1] -جون ميلتون هاي John Milton Hay 1838- 1905 ولد في انديانا وترعرع في الينوي ودرس القانون في جامعة براون ، دخل العمل الدبلوماسي في عهد الرئيس لنكولن ضمن الحزب الجمهوري، اذ اصبح رئيس البعثة الدبلوماسية لبلاده في باريس عام1865، ثم امتهن الصحافة واشترك في كتابة سيرة الرئيس لنكولن مع جون نيكولاب ، وفي عام 1878- 1879 اصبح مساعد وزير الخارجية ، وعندما اصبح صديقه وليام ماكنلي رئيسا عينه سفيرا في لندن 1897، وبعد عام اصبح وزير الخارجية ، واكبر اسهاماته السياسية هي معاهدة باريس مع اسبانيا 1898، ومذكرة الباب المفتوح التي اقترنت باسمه ، والاسهام في حسم مشروع القناة البرزخية مع بريطانيا .ينظر:

www.loc.Gov.//rr/Hispanic/1898/hay.Html; Encyclopedia people American ,Vol.13,Chicago,1952 , p .889-891
13-George F.Kennan, AmericanDiplomacy1900-1950 ,Chicago,1963,p.37-38 .
[1] - كلود جوليان ، الامبراطورية الامريكية ، ترجمة :ناجي ابو خليل و فؤاد شاهين ، دار الحقيقة ، بيروت ،1970، ص210.
[1] - وليم دبليو روكهيل1854-1914 William W . Rockhill دبلوماسي امريكي من فيلادلفيا ، درس العلوم العسكرية في باريس عام 1871، خدم في الجزائر للمدة1871-1876 ضمن الجيش الفرنسي ، ثم عاد الى الولايات المتحدة الامريكية عام 1881 ، اختير ليكون ضمن الهيئة الدبلوماسية لبلاده في الشرق الاقصى فأصبح عام 1884 سكرتيراً ثانياً في سفارة بلاده في بكين ، ثم قنصلاً في كوريا للمدة 1887-1888 ،لاهتمامه بذلك الجزء من العالم زار الصين ومنغوليا والتبت 1888-1892، بعد ذلك عملَ سفيراً لبلاده في كل من: أثينا 1896؛ وبوخارست ؛ وصربيا 1897-1889، ثم بكين عام 1905 ، و موسكو1909-1911؛ وفي تركيا 1911-1913 ، واخيرا اختير مبعوثاً الى الصين عام 1914، لكنه توفي في هاواي في 8 كانون الاول 1914. ينظر:
Encyclopedia Americana, Vol: 23 , New York, 1962 , P. 600.
16-Walter Lafber and Richard Polenbery ,The American Century, New York, 1969, p.281.
17-Kennan , op , cit , p .36 .
18- Ibid , p . 36.
19-Bemis , op , cit ,p .484.
20-Nelson Manfred Black and Theodor Bark, United States in Its World Relation ,NewYork, 1966,p.409-410.
21-Black and Bark,op.cit,p.410.
22-Ibid,p.410
23-Bemis,op.cit,p.484.
24-Ray Ginger, The Nationalizing of American Life1877-1900, New york ,1965,p 280.
Bemis , op ,cit , p. 484. 25.
26- Kennan , op , cit , p .36 .
27-Ibid , p .36-37 .
28-Foster Rhea Dulles ,Prelude to World Power ,American Diplomatic History1860-1900 ,Collier book New York, 1965, p .210-.213.
29- Louis L. Snyder , Hay's Open-Door, September 6, 1899, Fifty Major Documents of the Nineteenth Century, ed by Princeton: D. Van Nostranc Company, .1939, P. 189
30-.Ibid, P. 188-189

[1]- حسن علي سبتي الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص53.

[1] - عفاف سعد العبد ، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د.ت ،ص62؛ Snyder , op. cit ,p.189
33-John Quincy Adams , United States in Foreign Policy , New York, 1948 ,p .14 .
34- Blacke and Barck, op.cit, P. 411.
35- Snyder , op. cit ,p.189.
36- Baily , op ,cit, p.528 .
37- Kennan, op.cit, P. 33
38- Bemis, op.cit, P. 486.

39-May R . Ernest , Imperial Democracy :The Emergence of America as a Great Power ,New York ,1961 ,p .120.
40- Bemis, op.cit, P. 486.
41- Baily, op.cit, P. 528.
[1] - حسن علي سبتي الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص53.
43- Louis L. Snyder , op . cit ,p.190.
44- Kennan, op.cit, P. 39.
[1] - عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص 413.
46- Lowrence H Battisini , The United States and Asia, NewYork, 1955,p. 55 .
[1] - تعود بدايات هذه الثورة الى عام 1898اذ نشطت جمعيات وطنية سرية (بسبب تحريمها) معارضة في الارياف تسمى (الحق والمساواة) والتي اسمتها المصادر الغربية (بالملاكمين او البوكسرز) بسبب اعتمادها على اسلوب الملاكمة الصينية في الدفاع عن نفسها اي القتال الاعزل وتسمى (جمعية القبضات المنسجمة) ايضا ،غالبية اعضائها من المزارعين ، وجهت نشاطاتها ضد الحكومة الصينية التي اخفقت في اجراء الاصلاحات الداخلية ، ثم تطورت واصبحت تعبر عن المعارضة للأجانب وعمال السكك الحديدية ، اذ هددت بقتلهم وقتل الصينيين المسيحيين الذين يحظون بدعم اجنبي ،فجذبت الجماهير اليها من خلال رياضة الملاكمة وفن القتال الاعزل التي تشتهر به ، وحظيت فيما بعد بتشجيع خفي من الحكومة الصينية وتأييد الامبراطورة تزوهسي ، ومن اهدافها الوطنية والشعبية (الاطاحة بأسرة تشانك وطرد البرابرة) وكان شعارها (قبضة يد)، ويتفرع الملاكمون الصينيون من جمعيات سرية تقليدية تنحدر من طائفة اللوتس الابيض ذات النـزعة المعادية للأسرة الحاكمة في الصين ، والتي مارست انشطتها السرية طيلة القرن التاسع عشر ، اذ حرمتها الدولة .وفي24من شهر حزيران عام1900 بدأت تلك الجمعيات ثورة واسعة النطاق ضد الاجانب فقطعت سكك الحديدية وقتلت الكثير من الجاليات الاجنبية والبعثات الدبلوماسية ، ومن ضمن ضحاياها سفراء المانيا واليابان كما قتلوا المبشرين المسيحين وتعرض استثمارات ومصالح الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية الى الاضرار الجسيمة ، وحوصر الجاليات الاجنبية في مناطق معينة ، فعرض سفير الولايات المتحدة الامريكية ادون اج. كونكر Edwin H. Conger على وزير خارجية بلاده جون هاي القيام بهجوم دولي لإنقاذ الاجانب المحاصرين ،فاتفقت الدول على مهاجمة الصين في 24تموز، اي بعد شهر كامل ،ودخلوا بكين وفكوا الحصار وقضوا على الثورة . ينظر كل من : محمد علي القوزي و حسان حلاق ، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د . ت ، ص95-97 ؛ آلان بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث 1789-1945، ترجمة : سوسن فيصل السامر و يوسف محمد امين ، مراجعة محمد مظفر الادهمي ، ج 1، دار المأمون ، بغداد ،1992،ص128-129؛ نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث 1516-1911، بغداد، 2003 ، ص ص152-165.
Widenor, Henry Cabot Lodge and the Search for American , California, 1980, p .
48- Williamc 311.
[1] -عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق ، ص314.
50-Snyder , Hay’s Circular Letter July 3, 1900, op , cit , P. 191-192 .
[1]- مكتب الاستعلامات الامريكية ، موجز التاريخ الامريكي ، القاهرة ،1958 ، ص 134 ؛
H . C . Allen, Great Britian and United States Ahistory of Anglo-American Relation 1763-1945, New York, 1954, P .588.
52- Blacke & Bark, op.cit, P. 412.
53- Battistini, op.cit, P. 55.
54- Baily, op.cit, P.530.
Beal, , Theoder Roosevelt and the rise of American to world power, New
55- Howard York, 1952,P.175.
Paul A. Varg, The United States of China 1897-1912, New York, 1969, P. 33-34.
56-
57-Mark Atwood Lawrence , Open Door Policy , Encyclopedia of the New American Nation .

بحث منشور على الشبكة المعلوماتية الانترنت

www.amercanforeignrelation.com
58- Varg , op , cit ,p .33.
59-Atwood , op, cit .
60- Varg , op , cit ,p .34.
61- Lawrence H. Battisini , The United States and Asia,NewYork, 1955, P.13 -34.
[1] - Opuim War وهي حربان ،الاولى1839-1842 بين بريطانيا والصين بسبب فرض الاخيرة حظرا على تجارة مادة الافيون و تدميرها لمخزون الافيون البريطاني في كانتون وقد انتصرت فيها بريطانيا ، لتجبر الصين الخاسرة على توقيع معاهدة نانكنك وتسمى بالحرب الانكلو – صينية الاولى، اما الثانية 1856-1860 التي تعرف بالحرب الانكلو – صينية الثانية ، نشبت بسبب استيلاء القوات الصينية على احدى السفن البريطانية كانتون في الثامن من تشرين الاول 1856 وردت بريطانيا بارسال حملة عسكرية الى الصين اشتركت فيها فرنسا ، واحتلوا كانتون في عام 1858، وقد عدت هذه الحرب كسابقتها بالرغم من مقاومة الصينيون امن عام 1859- عام 1860 دون طائل، إذْ تمكنت القوات الاجنبية من احتلال العاصمة الصينية ، وفي الوقت نفسه، انتهزت روسيا الفرصة ، واحتلت بعض المناطق الصينية في الشمال الشرقي، وترتب على هذه الحرب عقد معاهدة تينتسن عام 1858 ، ومعاهدة بكين عام 1860 للمزيد من التفاصيل عن الحرب الاولى ينظر : مجموعة من اساتذة جامعتي فودان والعلمين ، حرب الافيون سلسلة كتب تاريخ الصين الحديث ، دار النشر بالغات الاجنبية ، بكين ، 1979،ص8-90 ، و عن الحرب الثانية : عفاف سعد ، المصدر السابق ، ص54-62.

63- Clyde , op ,cit ,p .223.
[1] - اندلعت هذه الحرب عام 1846لاسباب تتعلق بالحاق الولايات المتحدة الامريكية لمقاطعة تكساس المكسيكية في عهد الرئيس جيمس بولك James K. Polk 1845-1849 الديمقراطي صاحب النزعة التوسعية من خلال اجراء تعديل على مبدأ مونرو بما سمي (ملحق بولك) ، وقد حققت الولايات المتحدة الامريكية نصرا واضحا على المكسيك التي طلبت الصلح عام 1848، فعقدت بينهما معاهدة غواد لوب-هيدالغو Guadlupe-Hidalgo بنفس العام ، ومن ابرز ما نصت عليه تنازل المكسيك عن تكساس التي الحقت رسميا بالولايات المتحدة الامريكية ؛ وعن الاراضي الواقعة الى الشمال من نهر ريو غراند ، وهي نيومكسيكو، كاليفورنيا، والاراضي الممتدة جنوب جبال روكي، ونيفادا ويوتا واريزونا ، مقابل خمسة عشر مليون دولار . للتفاصيل ينظر :
64-Henry Steel Commager, Documents of American History, Treaty of Guadaluby Hidalgo. February 2, 1848 Vol.1, NewYork, 1949 , p.312-313 .

65- Ibid , The Purchas of Alaska, March 30, 1867, Doc.No-268 , Vol . 2 , P. 42.
وينظر ايضا :
www.answers . com / open – door- policy -1
66- L.C.Y6.Hsu, The Rise of Modern China, NewYork, 1970, P. 241.
67- R. Coodrish, Ashort history of China People, London, 1969, P. 135.
68- L.K. Youn, British Policy in China 1895-1902, NewYork, 1970 , P. 7.
69- Ibid.
[1] - مجموعة من اساتذة جامعتي فودان والعلمين ، المصدر السابق ،ص82-87.

[1] - المصدر نفسة ، ص91-94 ؛ وينظر : عفاف سعد ، المصدر السابق ،ص55-56.
72- Atwood , op, cit.
[1] - عفاف سعد ، المصدر نفسة ، ص 55.

74- Hsu, op.cit, P. 241؛ مجموعة من اساتذة جامعتي فودان والعلمين ، المصدر السابق ، ص 86- 87
[1] - فوزي درويش ، الشرق الاقصى الصين واليابان 1853- 1972، ط 3: د . م ،1997 ، ص 58-59.
[1] - ينظر : المصدر نفسه ، ص 62-64.

[1] - عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص 412.
[1] - المصدر نفسه ، ص 413.
79- G .P .Gooch, and Harold Temperley, British Documents on the Origins of the war 1898, The Marquess of Salisbury to Sir E. Satow, Foreign Office, April 6, 1898, London, 1938, Vol.1, Doc.No-50, P. 33.
[1]- عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص412- 413 ؛ Kennan, op.cit, P. 37

81- Atwood , op, cit.
[1]- عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص413.
83- Atwood , op, cit.
84- Ibid.
85- Young, op.cit, P. 65-66.
86- Ibid .
[1] - العاني، المصدر السابق، ص138.
88- Young, op.cit, P. 67.
89- Bemis, op.cit, P. 486-487.
90- Young, op.cit, P. 66.
91- Kennan, op.cit, P. 26.
92- Young, op.cit, P. 67.
93- Kennan, op.cit, P. 28.
94- Ibid ,p .28-33.
95- Atwood , op, cit.
96-www. Thelatinlibrary . com /imperialism/ notes / opendoor . html .
97- www.answers . com / open – door- policy -1.
98- Atwood , op, cit.
99- www.conservapedia . com / open – door – policy.
100- Blacke and Barck, op.cit, P. 407.
101- Atwood , op, cit.
102-Ibid .
103- Battistini, op.cit, P. 17.
[1] - عبد العزيز سليمان نوار و محمود جمال الدين ، المصدر السابق ، ص139.
105-www.conservapedia . com / open – door – policy.
106-Allen, Great Britian and United States Ahistory of Anglo-American Relation 1763-H.C. 1945, NewYork, 1954 ,P.587
107- Atwood , op, cit.
108-www.answers . com / open – door- policy -1.
109- Atwood , op, cit.
110- www.conservapedia . com / open – door – policy.
[1] - عفاف سعد ، المصدر السابق ، ص62.
[1] - عبد الفتاح حسن ابو علية ، تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، دار المريخ , الرياض , د.ت , ص163.
113- www.conservapedia . com / open – door – policy.
114- Atwood , op, cit.
115- www.britannica . com /EBchecked/ topic / 429642/open – door - policy .
[1] - عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص416.
117- Allen, op.cit, P. 589.

118- Atwood , op, cit.

[1] - عفاف سعد ، المصدر السابق ، ص63.

120- Atwood , op, cit.

[1] - عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص416.

122- Atwood , op, cit.

[1]- بدأت هذه الحرب عام 1931بتعزيز اليابان لحاميتها في منشوريا بحجة حماية رعاياها ، فردت الصين بضرب قطار يقل جنودا يابانيون ، ليكون عذرا على احتلال اليابان لمنشوريا كلها والشروع باحتلال شرق الصين وفي المدة 1935 -1940 احتل اليابانيون العاصمة نانكين فضلا عن شنغهاي وبكين ، ولتدخل هذه الحرب ضمن الحرب العالمية الثانية ، اذ اعلنت الصين الحرب على المحور ، وفي عام 1945 استطاع الجيش الصيني بمساعدة الحلفاء من الانتصار على اليابان وتحرير اراضيه باستسلام اليابان في آب/1945 . للتفاصيل ينظر : ادوين اولدفاذر ريشاور ، تاريخ اليابان من الجذور الى هيروشيما ، ترجمه عن الفرنسية يوسف شلب الشام ، دار علاء الدين ، دمشق ، 2000، ص158-169.

124-Henry Baford ,The American Express , London , 1973 , p . 335 .

125- Atwood , op, cit.

126- www.conservapedia . com / open – door – policy.

127- www. Thelatinlibrary . com /imperialism/ notes / opendoor . html.

128- www. Pinzler . com / ushistory opendoorsupp . html.

The Policy of Open Door

Abstract

US to united US stepped up in the second half of the nineteenth century, and after passing the woes of its civil war, to be a political and economic weight of the global state, and to participate in international decision-making, and the result is increasingly becoming a major state, began the development of its own policies; and the adoption of global policies that will lead them into world-class status, including ((open door policy)) adopted by the end of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century, to be the main means or pretext to pass their goals and achieve their goals in the Far East.

The shares of the access to the colonies in the Pacific, most recently the Philippines, which gave extra motivation to move more in that policy after alerted to the importance of the Far East, particularly China goals, projects and policies of the United States of America, as it has become the Philippines gateway to that part of the world, adopting those diplomatic as a substitute for military power to enter into competition imperialist, and Gfattha Baglfah would deceive the people and national governments refusal split China and maintain her painting regional and administrative, to be hidden and accepted the same time, as the show is not what harbor, and this the new imperialism.